

يحظر النشر حتى: 08:15 ص (بتوقيت دبي) / 04:15 ص (بالتوقيت العالمي)، 11 مارس 2019

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي

مؤشر مراقبة حركة الاقتصاد بدبي لا يشهد تغيراً في شهر فبراير

دبي، 11 مارس، 2019:

استمر تحسن الأوضاع التجارية في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي في شهر فبراير، بمعدل مماثل لشهر يناير. وارتفع إجمالي النشاط التجاري بأسرع معدل في تسعة أشهر، في حين ازدادت الأعمال الجديدة بوتيرة ظلت أعلى من متوسط 2018 بالرغم من تراجعها منذ شهر يناير. ومع ذلك فقد انخفض معدل التوظيف بأسرع معدل منذ بدء الدراسة في 2010.

ظل مؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي - وهو مؤشر مركب معدل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - ظل كما هو دون تغير في شهر فبراير بعد أن سجل في يناير أعلى قراءة له في سبعة أشهر (55.8 نقطة). وأشار هذا إلى تحسن قوي في الأوضاع التجارية كان أسرع مما هو مسجل في 2018.

أفادت شركات قطاع الجملة والتجزئة بتسجيل معدل النمو أقوى مستوياته في فبراير، ولكن مع زيادة تخفيضات الأسعار مقارنة بشهر يناير. وارتفع المؤشر الرئيسي إلى أعلى مستوياته في ثمانية أشهر مسجلاً 58.1 نقطة، وهي قراءة أعلى من القراءة المناظرة لقطاع السفر والسياحة (56.8 نقطة، الأعلى في تسعة أشهر). كما سجل القطاع الثالث - الإنشاءات - أداءً أقوى في شهر فبراير (54.0 نقطة).

تشير القراءة الأقل من 50.0 نقطة إلى أن اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط يشهد تراجعاً بشكل عام؛ وتشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى أن هناك توسع عام. وتشير القراءة 50.0 نقطة إلى عدم حدوث تغير.

وتشمل الدراسة اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي، مع بيانات قطاعية إضافية منشورة بخصوص قطاعات السياحة والسفر، والجملة والتجزئة، والإنشاءات.

في إطار تعليقها على نتائج مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي، قالت خديجة حق، رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بنك الإمارات دبي الوطني:

"تحسن نمو حجم الإنتاج والأعمال الجديدة بفضل استمرار تخفيضات الأسعار، خاصة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، في حين يستمر الضغط على هوامش أرباح الشركات مع انخفاض متوسط أسعار المبيعات في الأشهر العشرة الأخيرة، مع زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج خلال نفس الفترة. ونتيجة لذلك، لم تُترجم زيادة الطلبات الجديدة إلى زيادة في معدل التوظيف ونمو الوظائف في القطاع الخاص، بل تراجع معدل التوظيف بأسرع وتيرة مسجلة خلال شهر فبراير."

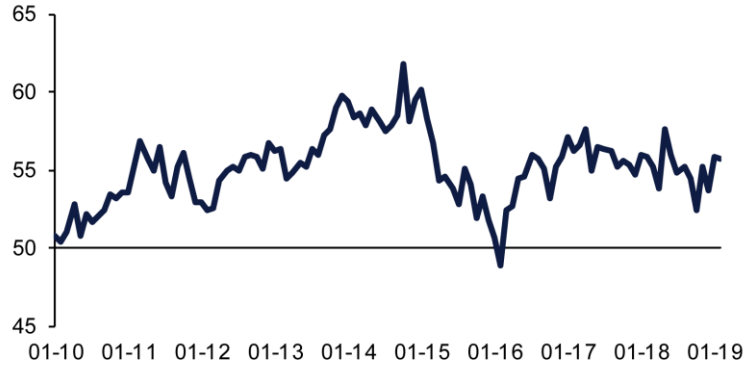
النتائج الأساسية

- مؤشر مراقبة حركة الاقتصاد بدبي يظل كما هو دون تغير بعد أن سجل في شهر يناير أعلى مستوياته في سبعة أشهر (55.8 نقطة)
- أقوة زيادة في الإنتاج في تسعة أشهر
- انخفاض قياسي في التوظيف

النشاط التجاري والتوظيف

أشارت بيانات شهر فبراير إلى زيادة أخرى في النشاط التجاري في القطاع الخاص غير المنتج للنفط، هذا وقد تسارع معدل التوسع إلى أسرع مستوياته منذ شهر مايو 2018. وسجل قطاع الجملة والتجزئة أقوى نمو من بين القطاعات الثلاثة الرئيسية. ومع ذلك، فقد سجل معدل انكماش القوى العاملة أقوى مستوياته المسجلة منذ بدء السلسلة في شهر يناير 2010، بالرغم من زيادة سرعة نمو النشاط التجاري.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي
يُعدّل موسميًا، 50 = بدون تغيير



المصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

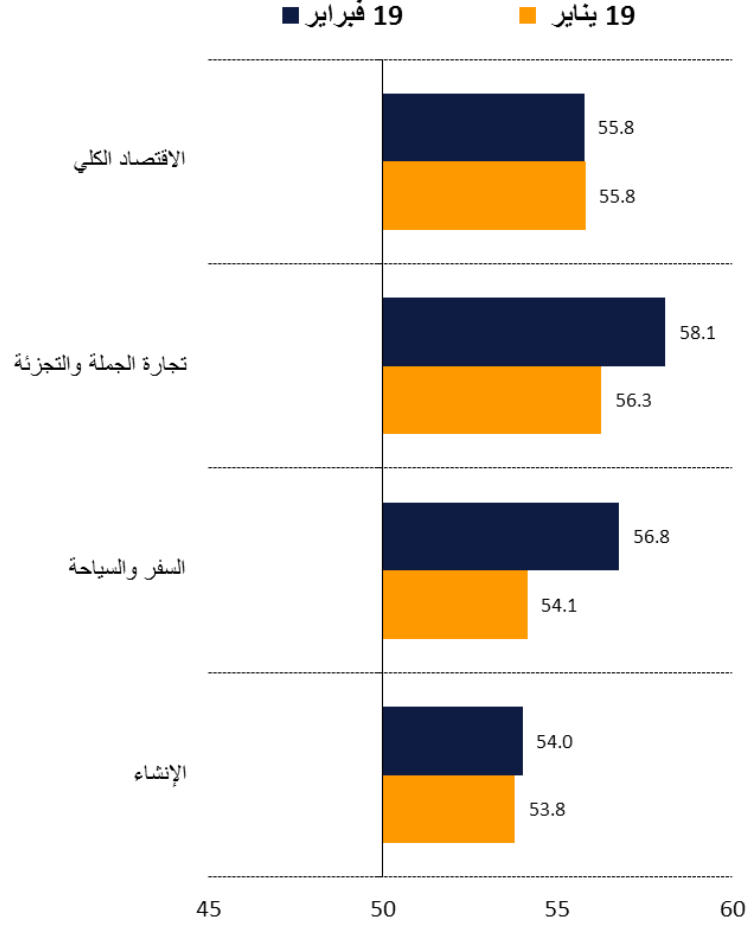
الأعمال الجديدة الواردة والتوقعات بخصوص النشاط التجاري

بالرغم من توسع إجمالي النشاط التجاري بوتيرة أكثر حدة في شهر فبراير، فقد تباطأ نمو الأعمال الجديدة منذ بداية 2019. ومع ذلك، فقد ظلت وتيرة التوسع أقوى من متوسط 2018. علاوة على ذلك، ازدادت الأعمال الجديدة في قطاع السفر والسياحة بوتيرة شبه قياسية. ظلت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي متفائلة بقوة بشأن مستقبل الأعمال في الـ 12 شهرًا المقبلة خلال شهر فبراير. وتراجع المؤشر المعني عن المستوى القياسي المسجل في شهر يناير لكنه ظل من بين أقوى المعدلات المسجلة منذ بدء السلسلة في شهر إبريل 2012.

تكاليف مستلزمات الإنتاج ومتوسط الأسعار المفروضة

ازدادت ضغوط التكاليف بشكل طفيف في شهر فبراير، حيث ازداد متوسط أسعار مستلزمات الإنتاج بأكثر من معدلات شهري ديسمبر ويناير. ومع ذلك، فقد ظلت معدل التضخم أقل من متوسط الدراسة على المدى الطويل. في غضون ذلك، قامت الشركات بتخفيض أسعار منتجاتها وخدماتها للشهر العاشر على التوالي بشكل يعادل المستوى القياسي. وارتكزت التخفيضات مرة أخرى على قطاع الجملة والتجزئة.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي: ملخص القطاع
يُنَّعَدَّل موسميًا، 50 = بدون تغيير



لمصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي التالي في 9 أبريل 2019 الساعة 08:15 ص
(بتوقيت دبي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

بتول البيتوني
أصداء بيرسون - مارستيلر
هاتف: +971-4-4507600
البريد الإلكتروني: Batoul.albeitouni@bm.com

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة
Markit
هاتف: +44 207 260 2234
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يعتمد مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي TM، والذي تنتجه شركة ماركيت، على البيانات التي يتم الحصول عليها عبر الإجابات على الاستبيانات التي يتم إرسالها إلى كبار المدراء التنفيذيين في ما يقرب من حوالي 600 شركة قطاع خاص، والتي تم اختيارها بعناية بالغة لتقدم تمثيلاً دقيقاً لهيكل دبي الاقتصادي، وتشمل قطاعات الصناعات والخدمات والتشييد والبناء والتجزئة.

اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP) وتعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر.

يعرض 'تقرير المؤشر الاقتصادي' لكل مؤشر من المؤشرات مؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة". تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 نقطة إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 نقطة إلى الانخفاض.

إن مؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة. ومؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي يمثل مؤشرات مدراء المشتريات الرئيسي للإمارات العربية المتحدة.

لا تقوم مجموعة Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من أن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 30 يونيو 2018 بلغ مجموع أصول المجموعة 477.5 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 130 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك. وحصد بنك الإمارات دبي الوطني جائزة "مؤسسة العام للخدمات المالية الأكثر ابتكاراً" خلال حفل توزيع جوائز الابتكار العالمية "بي إيه إي" 2017.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 227 فرعاً إضافة إلى 1065 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100" الذي تعده "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة.

وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وسنغافورة والمملكة المتحدة والهند ولديها مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا.

وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والائتماء في دولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع الاستراتيجيات الحكومية للدولة بما في ذلك المعرفة المالية ودمج أصحاب الهمم ضمن إطار منصتها الشاملة "معاً بلا حدود"

#TogetherLimitless. إضافة إلى ذلك، فإن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني هي الشريك المصرفي الرسمي لمعرض إكسبو 2020 دبي.

للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarkit.com)

تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2019. جميع الحقوق محفوظة.

تؤول حقوق الملكية الفكرية لمؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي إلى مجموعة IHS Markit. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير تعتبر. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.